صندوق الإنماء المتنوع بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

القوائم المالية للفترة من
٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وتقرير المراجع المستقل

الفهرس

	الصفحة
تقرير المراجع المستقل	١ – ٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧ – ٢١

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء المتنوع بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق الإنماء المتنوع بالريال السعودي ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وقوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقا لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٣
إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٣، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٣ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٣، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء المتنوع بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون

صالح عبد الله اليحيى
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ١٨ رمضان ١٤٤٥هـ
(٢٨ مارس ٢٠٢٤)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح	ريال سعودي
الموجودات		
رصيد لدى البنك	٥	٢٠,٠٢٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦	١٦,٤٦٥,٥٨٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٧	١٠٣,٨٦٥,٠٢٥
توزيعات أرباح مدينة		٢٨٣,٢١٣
إجمالي الموجودات		١٢٠,٦٣٣,٨٤٥
المطلوبات		
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	٨	١٣٦,٤٣٩
إجمالي المطلوبات		١٣٦,٤٣٩
حقوق الملكية		
صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد		١٢٠,٤٩٧,٤٠٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		١٢٠,٦٣٣,٨٤٥
وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)		١١,٧٩٥,٦٦٨
صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)		١٠,٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل
للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح	ريال سعودي
الدخل		
دخل عمولة خاصة		٣,٦٦٠,٠٦٢
توزيعات أرباح		٦٦٧,٢٩٩
ربح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		١١٤,٦٩٩
إجمالي الدخل		٤,٤٤٢,٠٦٠
المصاريف التشغيلية		
أتعاب إدارة	١٠	(٣٥٤,٣٥٥)
عمولة الوساطة	١٠	(٥٩,٣٨٣)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٧	(٣٢٢,٨٦٨)
مصاريف تشغيلية أخرى		(١٠٢,٧٢٣)
إجمالي المصاريف التشغيلية		(٨٣٩,٣٢٩)
صافي دخل الفترة		٣,٦٠٢,٧٣١
الدخل الشامل الآخر		-
إجمالي الدخل الشامل للفترة		٣,٦٠٢,٧٣١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية
للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	ريال سعودي
الأنشطة التشغيلية	
صافي دخل الفترة	٣,٦٠٢,٧٣١
التعديلات لـ:	
ربح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١١٤,٦٩٩)
دخل عمولة خاصة	(٣,٦٦٠,٠٦٢)
توزيعات أرباح	(٦٦٧,٢٩٩)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٣٢٢,٨٦٨
	(٥١٦,٤٦١)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:	
زيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٦,٣٥٠,٨٨١)
زيادة في الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	(٩٦,١٧٧,٣٧٠)
زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى	١٣٦,٤٣٩
	(١١٢,٩٠٨,٢٧٣)
دخل عمولة خاصة مستلمة	١,٩١٢,٢٩٢
توزيعات أرباح مستلمة	٣٨٤,٠٨٦
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(١١٠,٦١١,٨٩٥)
الأنشطة التمويلية	
متحصلات من الوحدات المصدرة	١٣٧,٤٤٢,١٤٧
سداد الوحدات المستردة	(١٩,٢٢٣,٦٦١)
توزيعات أرباح	(١,٣٢٣,٨١١)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	١١٦,٨٩٤,٦٧٥
النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة (إيضاح ٥)	٦,٢٨٢,٧٨٠

	ريال سعودي
الدخل الشامل:	
صافي دخل الفترة	٣,٦٠٢,٧٣١
الدخل الشامل الآخر للفترة	-
إجمالي الدخل الشامل للفترة	٣,٦٠٢,٧٣١
	٣,٦٠٢,٧٣١
توزيعات أرباح	(١,٣٢٣,٨١١)
التغير من معاملات الوحدات	
متحصلات من الوحدات المصدرة	١٣٧,٤٤٢,١٤٧
سداد الوحدات المستردة	(١٩,٢٢٣,٦٦١)
صافي التغير من معاملات الوحدات	١١٨,٢١٨,٤٨٦
حقوق الملكية في نهاية الفترة	١٢٠,٤٩٧,٤٠٦

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال الفترة:

	وحدات
وحدات مصدرة خلال الفترة	١٣,٦٨٢,٣٠٢
وحدات مستردة خلال الفترة	(١,٨٨٦,٦٣٤)
صافي التغير في الوحدات	١١,٧٩٥,٦٦٨
الوحدات في نهاية الفترة	١١,٧٩٥,٦٦٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٧ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

١- التأسيس والأنشطة

صندوق الإنماء المتنوع بالريال السعودي ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، والمستثمرين في الصندوق ("مالكي الوحدات") وفقًا للوائح هيئة السوق المالية والضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية لمدير الصندوق.

يتمثل الهدف الاستثماري للصندوق في الاستثمار في أدوات الدين وأسواق النقد وفئات الأصول الأخرى المتوافقة مع معايير اللجنة الشرعية بهدف تحقيق التوازن بين السعي للمحافظة على رأس المال، وتحقيق العوائد المجزية عليه.

منحت هيئة السوق المالية الموافقة على تأسيس الصندوق بتاريخ ٢١ شعبان ١٤٤٤هـ (الموافق ١٣ مارس ٢٠٢٣). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٤٤٤هـ (الموافق ٨ يونيو ٢٠٢٣). وعليه فإن هذه القوائم هي أول قوائم مالية للصندوق تم إعدادها للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٦٩٧٦٤، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ("الهيئة") بالمملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم ٣٧-٠٩١٣٤.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة الرياض المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

فيما يلي بيانًا بالسياسات المحاسبية الهامة المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية.

٣-١ *أسس الإعداد*

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقًا لترتيب السيولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/ تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (١١).

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٢ *المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية السارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤*

فيما يلي بيانًا بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها.

المعايير/ التعديلات على المعايير / التفسيرات	***تاريخ السريان***
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦: التزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار	١ يناير ٢٠٢٤
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة	١ يناير ٢٠٢٤
ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧)	١ يناير ٢٠٢٤
عدم القابلية للصرف - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١)	١ يناير ٢٠٢٥

٣-٣ *ترجمة العملات الأجنبية*

أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، باعتباره العملة الوظيفية وعملة العرض الخاصة بالصندوق. كما تم تقريب كافة المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي.

ب) المعاملات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات المعنية. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

٣-٤ *النقدية وشبه النقدية*

تتكون النقدية وشبه النقدية من الحساب الجاري لدى البنك، وودائع المرابحة، إن وجدت، وفترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

٣-٥ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق*

الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

أ) الموجودات المالية

الأثبات الأولي والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات الموجودات والمطلوبات المالية (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولي، حسبما هو ملائم.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

١) *الموجودات المالية (تتمة)*

القياس اللاحق
لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة
عند تطبيق هذا التصنيف، يتم اعتبار الموجودات المالية مقتناه لأغراض المتاجرة إذا:

(أ) تم الاستحواذ عليها أو تكبدها بشكل رئيسي لغرض بيعها أو إعادة شرائها على المدى القريب، أو

(ب) كانت عند الإثبات الأولي لها جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد بشأنها دليل على آخر نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير، أو

(ج) كانت عبارة عن أداة مشتقة (فيما عدا المشتقات التي تمثل عقد ضمان مالي، أو الأداة المالية المخصصة كأداة تغطية فعالة).

يتم تسجيل وقياس الموجودات المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل المتاجرة. كما يتم إثبات دخل أو مصروف العمولة وتوزيعات الأرباح ضمن صافي دخل المتاجرة وفقًا لشروط العقد، أو عند الإقرار بأحقية دفعها.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة
تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقًا باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك وودائع المرابحة والصكوك وتوزيعات الأرباح مستحقة القبض.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة.

تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية. كما يتم إثبات توزيعات الأرباح الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة في قائمة الربح أو الخسارة عند الإقرار بأحقية دفعها.

التوقف عن الإثبات
يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يقم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

١) *الموجودات المالية (تتمة)*

الانخفاض في القيمة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة ١")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة ٢")، و
- تغطي ("المرحلة ٣") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا" للفئة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقديرٍ مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن ٣٠ يومًا.

تتكون الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة من الرصيد لدى البنك وودائع المرابحة والصكوك وتوزيعات الأرباح مستحقة القبض. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس ١٢ شهرًا. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

٢) *المطلوبات المالية*

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرةً.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيرًا بالصندوق. بعد الاثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

تنطبق هذه الفئة عمومًا على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

٢) *المطلوبات المالية (تتمة)*

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات الالتزامات الأصلية واثبات التزامات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

٣) *مقاصة الأدوات المالية*

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموما على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٣-٦ *قياس القيمة العادلة*

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل الاستثمار في الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضًا بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٦ *قياس القيمة العادلة (تتمة)*

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (٩).

٣-٧ *الوحدات القابلة للاسترداد*

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٣-٨ *صافي قيمة الموجودات لكل وحدة*

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية الفترة.

٣-٩ *أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى*

تشتمل مصاريف الصندوق على أتعاب الإدارة، وأتعاب الحفظ، والمصاريف الأخرى. يتم إثبات هذه المصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق وبناءً على الأسعار المحددة مسبقًا الواردة في شروط وأحكام الصندوق. نورد فيما يلي السياسات المفصلة:

أتعاب الإدارة
يقوم مدير الصندوق بتحميل الصندوق أتعاب إدارة، عن كل يوم تقييم، بمعدل سنوي قدره ٠,٠٥٪ من صافي عوائد الصندوق. يتم احتساب هذه الأتعاب واستحقاقها في كل يوم تقييم.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٩ *أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى (تتمة)*

أتعاب الحفظ
يستحق الصندوق مصروف أتعاب الحفظ بمعدل سنوي بواقع ٠,٠٢٥ % من صافي قيمة الموجودات في نهاية كل يوم تقييم. وكما يستحق الصندوق أتعاب حفظ إضافية وأتعاب أخرى وفقًا للشروط المتفق عليها مع أمين الحفظ.

المصاريف الأخرى
يسترد مدير الصندوق من الصندوق كافة المصاريف الأخرى المتكبدة نيابة عنه وذلك وفقًا لشروط وأحكام الصندوق.

٣-١٠ *الزكاة وضريبة الدخل*

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية.

٣-١١ *إثبات الإيرادات*

يتم اثبات الايرادات بالقدر الذي يحتمل أن يتدفق عنه منافع اقتصادية للصندوق، وأنه يمكن قياس الايرادات بشكل موثوق به وذلك بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه السداد. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعوض المستلم أو المستحق القبض، باستثناء الخصومات والضرائب.

يتم احتساب إيرادات التمويل عن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مثل الصكوك وودائع المرابحة باستخدام أساس العائد الفعلي ويتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة. ويتم احتساب إيرادات التمويل بتطبيق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي تصبح لاحقًا موجودات ذات مستوى ائتماني منخفض. وبالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم تطبيق معدل العمولة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أي بعد خصم مخصص الخسارة.

يتم تحديد ربح استبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس تكلفة المتوسط المرجح.

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة عند الإعلان عنها (أي عند الإقرار بأحقية الصندوق باستلامها).

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية
قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة، إجراء الأحكام، وعلى وجه الخصوص، تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات.

يتطلب الأمر أيضًا إبداء عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

١) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،
٢) اختيار النماذج والافتراضات الملائمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة،
٣) وضع عدد من التصورات المستقبلية والأوزان النسبية لها وذلك لكل منتج/ سوق وخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة لها، و
٤) تحديد مجموعات من الموجودات المالية المشابهة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، إن وجدت، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمؤيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

٥- النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية مما يلي:

	٢٠٢٣ *ريال سعودي*
رصيد لدى البنك	٢٠,٠٢٧
ودائع مرابحة مستحقة خلال ٣ أشهر	٦,٢٦٢,٧٥٣
	٦,٢٨٢,٧٨٠

٦- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في صناديق خاصة استثمارية مسجلة في المملكة العربية السعودية.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	التكلفة (ريال سعودي)	*القيمة السوقية (ريال سعودي)*
صناديق خاصة	١٦,٤٦٥,٥٨٠	١٦,٤٦٥,٥٨٠

٧- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
ودائع مرابحة (١)	٥٣,٣٩٤,١٧٧
صكوك (٢)	٤٩,٠٤٥,٩٤٦
دخل عمولة خاصة مستحقة	١,٧٤٧,٧٧٠
	١٠٤,١٨٧,٨٩٣
ناقصًا: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (إيضاح ٧-١)	(٣٢٢,٨٦٨)
	١٠٣,٨٦٥,٠٢٥

(١) يمثل هذا البند ودائع مرابحة لدى عدة بنوك تعمل في المملكة العربية السعودية ودول الخليج بفترات استحقاق قدرها سنة وتحمل دخل عمولة خاصة بمعدل قدره ٦,١٣٪ سنويًا.

(٢) يمثل هذا البند صكوك صادرة من قبل أطراف أخرى تعمل بالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بفترات استحقاق أصلية تتراوح من سنتين إلى ١٠ سنوات وتحمل دخل عمولة خاصة بمعدل قدره ٧,٧٥٪ سنويًا.

٧-١ *مخصص خسائر الائتمان المتوقعة*

فيما يلي بيان الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال الفترة:

	للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٣٢٢,٨٦٨
الرصيد في نهاية الفترة	٣٢٢,٨٦٨

٨- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٩-٢)	٥٠,٢٨٣
أتعاب مهنية	٣٥,٠٠٠
أتعاب حفظ مستحقة	٦,٢٥٠
مطلوبات متداولة أخرى	٤٤,٩٠٦
	١٣٦,٤٣٩

٩- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدتها

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والمصرف، والمنشآت ذات العلاقة بالمصرف ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

أ) أتعاب الإدارة

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل قدره ٠,٥٠٪ سنويًا من موجودات الصندوق.

ب) مصاريف الوساطة

يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب وساطة بمعدل ٠,٠١٪ على معاملات شراء وبيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ج) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يستحق أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها بحد أقصى ٢٤,٠٠٠ ريال سعودي في السنة. وخلال الفترة، تم تحميل مكافآت مجلس الإدارة قدرها ٦,٠٥٨ ريال سعودي بشأن ٣ أعضاء من مجلس الإدارة.

٩-١ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
شركة الإنماء للاستثمار	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	٣٥٤,٣٥٥
		أتعاب وساطة	٥٩,٣٨٣
مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	٦,٠٥٨

٩-٢ أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي بيان بالأرصدة المدينة (الدائنة) الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة في نهاية السنة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة الأرصدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
مصرف الإنماء	نقد لدى البنك	٢٠,٠٢٧
شركة الإنماء للاستثمار	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٧)	(٥٠,٢٨٣)

١٠- إدارة المخاطر المالية

١٠-١ *عوامل المخاطر المالية*

تتعرض أنشطة الصندوق لمخاطر مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتية من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ويوجد لدى مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة. ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح مالكي الوحدات وفقًا لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقًا مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

١٠-١-١ *مخاطر السوق*

أ) *مخاطر أسعار العمولات الخاصة*

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة عن احتمالية تأثير التغيرات في أسعار العمولات الخاصة السائدة في السوق على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العمولات الخاصة بشأن موجوداته المرتبطة بعمولة خاصة.

يوضح الجدول التالي أثر التغير المحتمل بصورة معقولة في دخل العمولات الخاصة على الأدوات المالية المتأثرة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هنالك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

	الأثر على الربح أو الخسارة للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
التغير في سعر العمولة:	
زيادة بواقع ١٪	١,٠٣٨,٦٥٠
نقص بواقع ١٪	(١,٠٣٨,٦٥٠)

يسعى مدير الصندوق إلى الحد من مخاطر أسعار العمولات الخاصة من خلال مراقبة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الخاصة بالصندوق.

ب) *مخاطر العملات*

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وتعتقد إدارة الصندوق أن هناك مخاطر ضئيلة للخسائر بسبب تقلبات أسعار الصرف حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات النقدية للصندوق مسجلة بالريال السعودي. علاوة على ذلك، فإن معاملات الصندوق بالعملات الأجنبية تتم بشكل رئيسي بعملات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يوجد بها تقلبات كبيرة، وبالتالي فإن الأثر الناتج عن مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية ليس جوهريًا.

١٠ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١٠-١ *عوامل المخاطر المالية (تتمة)*

١٠-١-١ *مخاطر السوق (تتمة)*

ج) *مخاطر السعر*
تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في العملات الأجنبية وأسعار العمولات.

تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار أدواته المالية عن كثب.

تحليل الحساسية
تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر السعر. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الدخل الشامل نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في صافي قيمة الموجودات مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	للفترة من ٨ يونيو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
زيادة بواقع ٥٪	٨٢٣,٢٧٩
نقص بواقع ٥٪	(٨٢٣,٢٧٩)

١٠-١-٢ *مخاطر السيولة*

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها على مدار الأسبوع، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسييلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصومة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

١٠-١-٣ *مخاطر الائتمان*

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

١٠ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١٠-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

١٠-١-٣ مخاطر الائتمان (تتمة)

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
رصيد لدى البنك	٢٠,٠٢٧
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١٠٣,٨٦٥,٠٢٥
	١٠٣,٨٨٥,٠٥٢

يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي للصندوق لدى المصرف، والذي لديه تصنيف ائتماني جيد كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويقوم الصندوق بقياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر عن السداد. وتأخذ الإدارة بعين الاعتبار كلاً من التحليل السابق والمعلومات المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد أي خسائر ائتمان متوقعة. تم إدراج الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة في إيضاح ٦.

١٠-٢ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأسمال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقًا لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات لمالكي الوحدات ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

١٠-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسييلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

١١- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	خلال ١٢ شهرًا (ريال سعودي)	بعد ١٢ شهرًا (ريال سعودي)	الإجمالي ريال سعودي
الموجودات			
رصيد لدى البنك	٢٠,٠٢٧	-	٢٠,٠٢٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٦,٤٦٥,٥٨٠	-	١٦,٤٦٥,٥٨٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٥٤,٩٥٦,٧٢٠	٤٨,٩٠٨,٣٠٥	١٠٣,٨٦٥,٠٢٥
توزيعات أرباح مدينة	٢٨٣,٢١٣	-	٢٨٣,٢١٣
إجمالي الموجودات	٧١,٧٢٥,٥٤٠	٤٨,٩٠٨,٣٠٥	١٢٠,٦٣٣,٨٤٥
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	١٣٦,٤٣٩	-	١٣٦,٤٣٩
إجمالي المطلوبات	١٣٦,٤٣٩	-	١٣٦,٤٣٩

١٢- الالتزامات المحتملة

لا توجد هناك أي التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١٣- الزكاة وضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية قرارًا وزاريًا رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها والمعمول بها للسنة المالية ٢٠٢٣. ووفقًا للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣. إن الموعد النهائي لتقديم الإقرارات إلى الهيئة هو ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

١٤- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم للتقويم لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٥- تسوية قيمة الوحدة

وفقًا لتعميم هيئة السوق المالية رقم ١٧/١٨٧٢/٦/١ وتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ (الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠١٧)، قرر مجلس إدارة هيئة السوق المالية بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ (الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧) تقييد تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة وفقًا للمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لغرض القوائم المالية لصناديق الاستثمار فقط.

فيما يلي بيان تسوية سعر الوحدة المحتسب وفقًا لإطار التقرير المالي المعمول به بالإضافة إلى سعر الوحدة المحتسب لغرض معاملات الوحدات:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
سعر الوحدة المحتسب وفقًا للقوائم المالية	١٠,٢٢
أثر خسائر الائتمان المتوقعة (١)	٠,٠٣
سعر الوحدة المحتسب لغرض المتاجرة	١٠,٢٥

(١) تمثل التسوية أثر خسائر الائتمان المتوقعة المحتسب وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ فيما يتعلق بالأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

١٦- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية أو الإيضاحات حولها.

١٧- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٤٥هـ (الموافق٢٨ مارس ٢٠٢٤).